Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 20 N° 01 / 2026
EISSN 2600 - 6502

نحو استراتيجية وطنية لتعزيز الابتكار في الجزائر

– دراسة تحليلية لمؤشر الابتكار العالمي GII للفترة (2021–2025) –

TOWARDS A NATIONAL STRATEGY TO PROMOTE INNOVATION IN ALGERIA. - AN ANALYTICAL STUDY OF THE GII GLOBAL INNOVATION INDEX FOR THE PERIOD (2020-2024) –

محيوت نسيمة [1]

[1] المدرسة العليا للتجارة –القطب الجامعي القليعة–، n_mahiout@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام : 2026/02/02 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2026/03/16 ؛ **تاريخ القبول** : 2026/05/21

الملخص

تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتطوير منظومة الابتكار في الجزائر، وذلك من خلال تقييم لنتائج المؤشر العالمي للابتكار (GII) خلال الفترة (2021–2025). وتعتمد الدراسة مقاربة تحليلية تقييمية قائمة على تفكيك الركائز الهيكلية للمؤشر، بشقيها المتعلقين بالمدخلات والمخرجات، وبما تتضمنه من مؤشرات فرعية لغرض تشخيص الفجوات الابتكارية ورصد نقاط القوة الكامنة، لا سيما في تقرير عام 2025 بوصفه المرجعية الأحدث للوضع الابتكاري الراهن. وتكشف النتائج التحليلية عن مفارقة، فبينما لا تزال الجزائر تشغل مراتب متأخرة إقليميا ضمن نطاق شمال أفريقيا وغرب آسيا واقتصاديا ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، إلا أن التتبع الزمني للمؤشر أظهر ديناميكية تصاعدية تمثلت في ارتقاء الجزائر أربعة مراكز دولية خلال السنتين الأخيرتين من الفترة المدروسة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة مراجعة السياسات الابتكارية الراهنة لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية في ظل التحولات العالمية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، مؤشر الابتكار العالمي GII، مدخلات الابتكار، مخرجات الابتكار، منظومة الابتكار الوطنية.

تصنيف JEL: O31, O38, O55

Abstract

This study examines the national strategy adopted to develop the National Innovation System (NIS) in Algeria, by evaluating the results of the Global Innovation Index (GII) during the period (2021-2025). The research employs an analytical-evaluative approach based on deconstructing the index's structural pillars—both innovation inputs and outputs—along with their respective sub-indicators, to diagnose innovation gaps and identify latent strengths, particularly in the 2025 report as the most recent benchmark for the current innovation landscape. The analytical findings reveal a paradox: while Algeria continues to occupy late rankings regionally (within North Africa and Western Asia) and economically (within the lower-middle-income category), the chronological tracking of the index demonstrates an "upward dynamic," evidenced by a four-position advancement in global rankings over the last two years of the study period. The study concludes with the necessity of revising current innovation policies to enhance the resilience and competitiveness of the national economy in light of global transformations.

Keywords: Innovation; Global Innovation Index (GII); Innovation Inputs; Innovation Outputs; National Innovation System

JEL classification : O31, O38, O55

* **محيوت نسيمة**، n_mahiout@esc-alger.dz

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي المعاصر تحولات بنيوية متسارعة جعلت من الابتكار المحرك الجوهري لتعزيز التنافسية وضمان الاستدامة في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وفي ظل بيئة أعمال تتسم بالديناميكية العالية والتعقيد، بات لزاماً على المؤسسات الاقتصادية المفاضلة بين استراتيجيات التكيف والاستجابة لمتطلبات السوق أو تبني المبادرة الاستباقية كمنهجية لتوليد القيمة المضافة، وهو ما يفرض ضرورة الإنتقال من الأنماط التقليدية للإدارة إلى نماذج قائمة على المعرفة والتطوير المستمر.

ومن هذا المنطلق، برزت الأهمية الاستراتيجية لتأطير أدوات القياس عبر تطوير مؤشرات معيارية ومنهجية تتيح تقييم كفاءة نظم الابتكار الوطنية، ورصد مدى فاعلية السياسات العمومية الموجهة لدعم البحث والتطوير. وتعمل هذه المؤشرات كأداة تحليلية محورية لصنّاع القرار، تمكّنهم من إجراء مقارنات مرجعية دولية وتحديد الفجوات الهيكلية في منظومة الإبداع. وبالإسقاط على الحالة الجزائرية، ورغم تبني الدولة جملة من الأطر القانونية والمؤسسية الطموحة الرامية لتحفيز المقاولاتية المبتكرة، إلا أن الفجوة النوعية بين الترسانة التشريعية والمخرجات الفعلية التي تعكسها الرتب المتأخرة في تقارير الابتكار العالمية تستوجب إخضاع السياسات الوطنية لمراجعة نقدية معمقة لتقصي كوابح الأداء وتفعيل آليات الربط بين المؤسسة الأكاديمية والقطاع الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: بناءً على ما تقدم، تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة تشخيص واقع ومستقبل منظومة الابتكار في الجزائر، وذلك من خلال طرح التساؤل الجوهري التالي: " **كيف يمكن تقييم أداء الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال الفترة (2021–2025)، وما مدى قدرة السياسات العمومية الحالية على الاستجابة لمتطلبات الابتكار، في أفق بلورة استراتيجية وطنية مستدامة لتعزيز الابتكار؟** ".

وتتفرّع عن هذه الإشكالية الرئيسة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن صياغتها على النحو الآتي:

– ما مفهوم الابتكار، وما مدى أهميته في تعزيز ريادة الأعمال؟

– ما المقصود بمؤشر الابتكار العالمي(GII) ، وعلى أي أسس ومعايير يتم تصنيف الدول؟

– ما واقع ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة (2021–2025)؟

– ما ملامح الاستراتيجية الوطنية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي؟

فرضية الدراسة: يفترض أن الأداء المتواضع للجزائر في مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال الفترة (2021–2025) يعود في جوهره إلى محدودية نجاعة السياسات العمومية المنتهجة في هذا المجال، مما يستدعي تبني استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة قائمة على تحسين مدخلات الابتكار وتعزيز مخرجاته.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على تحليل موقع الجزائر في مجال الابتكار على الصعيد العالمي، وذلك من خلال الاستناد على مؤشر الابتكار العالمي (GII) لما يوفره هذا المؤشر من تشخيص يساعد صناع القرار على فهم مواطن القصور والتراجع في بعض مكونات منظومة الابتكار، بما يتيح التدخل المبني على الأدلة لتصحيح الاختلالات وتحسين الأداء. وتكتسب أهمية هذه الدراسة بعدًا استراتيجيا في ظل مساعي الجزائر الرامية إلى تنويع اقتصادها وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات، حيث يعد الابتكار ركيزة أساسية ومحرّكًا رئيسيا لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسًا إلى تحليل بيانات مؤشر الابتكار العالمي (GII) ورصد تطور ترتيب الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، مع تحديد الركائز التي تمثل نقاط قوة، وتلك التي تعكس مواطن ضعف في منظومة الابتكار الوطنية. كما تسعى إلى تقديم مرتكزات عملية تسهم في بلورة استراتيجية وطنية متكاملة للابتكار، قادرة على تحسين كفاءة تحويل المدخلات الابتكارية إلى مخرجات اقتصادية ذات قيمة مضافة، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة، حيث تم توظيف المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري المتعلق بمفاهيم الابتكار وأبعاده، بالاستعانة بمختلف الأدبيات ذات الصلة. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتشخيص واقع الابتكار في الجزائر، ويتم ذلك من خلال استقراء وتحليل مؤشرات

الأداء الواردة في مؤشر الابتكار العالمي(GII) ، مما يسمح بتحديد دقيق لنقاط القوة وفرص التحسين، ورصد مواطن الضعف التي تواجه منظومة الابتكار الوطنية خلال الفترة القيد الدراسة.

الدراسات السابقة:

– دراسة مكاوي محمد الأمين وآخرون، بعنوان "**دراسة تحليلية لمكانة الجزائر في الابتكار وفق المعايير الرئيسية لمدخلات ومخرجات مؤشر الابتكار العالمي**"، مقال علمي نشر في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 34، لسنة 2024. هدفت الدراسة إلى تشخيص وضع الابتكار في الجزائر عبر إبراز أبرز نقاط القوة والضعف التي تميز منظومة الابتكار الوطنية. وقد خلصت نتائجها إلى أن أداء الجزائر في مجال الابتكار خلال سنة 2022 جاء دون المستوى المتوقع قياسًا بدرجة تطورها، حيث احتلت المرتبة 115 من أصل 132 دولة. ومع ذلك، سجّلت الجزائر أداءً يفوق متوسط بلدان الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، خاصة فيما يتعلق بركيزة رأس المال البشري والبحث العلمي. كما أظهرت النتائج تحقيق الجزائر مرتبة متقدمة، إذ جاءت في المركز الخامس عالميًا من بين 132 دولة فيما يخص إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ نحو 32%، وهي نسبة مرتفعة تُعدّ من أبرز نقاط القوة الداعمة للابتكار والاستثمار على حد سواء.

– دراسة مباني محمد، بعنوان "**مقومات الابداع والابتكار في الجزائر، دراسة تحليلية لمؤشر الابتكار العالمي للفترة (2019–2022)**"، مقال علمي نشر في المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، لسنة 2024، هدفت الدراسة إلى تحليل المقومات الأساسية لمنظومة الإبداع والابتكار في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، بالاعتماد على بيانات مؤشر الابتكار العالمي. وقد خلصت نتائجها إلى أنه، على الرغم من اعتماد الجزائر لجملة من الأطر والآليات القانونية والمؤسساتية الرامية إلى دعم منظومة الإبداع والابتكار، إلا أن هذه الجهود تظل غير كافية في ظل ضعف أداء معظم المؤشرات المرتبطة بالابتكار. وأكدت الدراسة أن تحسين البيئة الابتكارية لا يقتصر على تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية فحسب، بل يتطلب بالأساس تعزيز الجوانب المادية والتكنولوجية، إلى جانب تفعيل الدور المحوري للجامعة في مجال البحث العلمي، باعتبارها المصدر الرئيسي لإنتاج المعرفة والابتكار.

محاور الدراسة: تسعى هذه الدراسة التحليلية إلى تشخيص تصنيف الجزائر وتتبّع تطوّر أدائها في مجال الابتكار، وذلك من خلال تناول المحاور الآتية:

- أدبيات حول الابتكار؛
- الإطار المفاهيمي لمؤشر الابتكار العالمي GII؛
- قراءة لمؤشر الابتكار العالمي GII للجزائر خلال الفترة (2021–2025)؛
- الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الابتكار في الجزائر.

1– أدبيات حول الابتكار:

في الواقع، تشبه مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية –إلى حد كبير– نظيرتها من الكائنات الحية. تولد كل مؤسسة في عالم الأعمال من فكرة مدروسة بعناية، وتتطور تدريجيًا عبر الزمن لتصل إلى درجة معينة من النضج، ويتم هذا التطور من خلال آلية التعلم المستمر التي تعد مصدراً أساسياً لاكتساب المعارف والمهارات الجديدة، مما يمكّن المؤسسة من استكشاف مسارات جديدة للتطور من أجل التكيف مع التغييرات الحاصلة وضمان استمراريتها وبقاءها في بيئة أعمال ديناميكية. وخلال العقود الأخيرة، برز الابتكار بوصفه أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، وأضحى إلزامًا على المؤسسات تبني استراتيجيات وعمليات ابتكارية للحفاظ على قدرتها التنافسية وتعزيز موقعها في الأسواق المحلية والدولية على حد السواء، مع مراعاة التهديدات المحتملة الناجمة عن دخول منافسين جدد.

1–1– مفهوم الابتكار:

يعتبر الابتكار مصطلح متعدد المعاني، وتختلف دلالاته بحسب السياق الذي يستخدم فيه والأهداف المنشودة من حيث التحليل أو القياس، فهو من المفاهيم التي ترجع جذورها إلى الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، الذي قدّمه عام 1934، في مؤلفه الشهير *"نظرية التنمية الاقتصادية"* . وقد عرّف شومبيتر الابتكار على أنه "إدخال منتج جديد أو طريقة إنتاج مستحدثة في السوق، أو التوسع إلى سوق جديدة، أو استخدام مواد أولية غير مألوفة، أو إنشاء شكل تنظيمي جديد داخل المؤسسة"(N'Doli Guillaume ASSIELLOU, 2008, p. 27) .

ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، يعرف الابتكار بأنه "مجموعة الإجراءات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمالية والتجارية التي تؤدي، أو من المفترض أن تؤدي، إلى إنتاج منتجات أو عمليات جديدة أو محسنة من الناحية التكنولوجية".

أما عن شركة ماكينزي وشركاءه (McKinsey & Company)، فقد عرفت الابتكار على أنه "الممارسة المنهجية لتطوير وتسويق المنتجات والخدمات الرائدة لتبنيها من قبل العملاء (Company & McKinsey, 2022).

استنادًا إلى التعريفات السابقة، يتضح أن الابتكار لا يقتصر على إنتاج المنتجات المادية فحسب، بل يمثل نظامًا متكاملًا يسفر عن تحولات معرفية، تقنية واقتصادية، تظهر في صور المنتج، العملية، التنظيم، والتسويق. مما يضمن استدامة الميزة التنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية. وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف مخرجات الابتكار إلى الأشكال الجوهرية الآتية (سماعيل عيسى، وآخرون، 2022، ص 641-642):

- **التمايز**: أي أن الاتيان بما هو مختلف عن المنافسين، حيث ينشئ شريحة سوقية من خلال الاستجابة المنفردة لحاجاتها عن طريق الابتكار.
- **الجديد**: الاتيان بالجديد كليا أو جزئيا، وهو بذلك يمثل مصدرا من أجل المحافظة على حصة المؤسسة السوقية وتطويرها.
- **القدرة على اكتشاف الفرص**: وهو نمط من أنماط الابتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات ورؤية خلاقة لاكتشاف قدرة المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولاكتشاف السوق الجديدة الذي هو غير معروف لحد الآن.
- **المحرك الأول في السوق**: وفي هذا تمييز لصاحب الابتكار أن يكون الأول في التوصل إلى الفكرة، والمنتج، والسوق، والآخرين. وحتى في حالة صاحب التحسين يكون الأول لما أدخل على المنتج من تعديلات. وهذه ميزة المنظمات المبتكرة أي صاحب الابتكار أسرع من منافسيه في التوصل إلى الفكرة وإدخال ما هو جديد.

1–2– التداخل ما بين الابتكار، الابداع والاختراع:

تستعمل مفاهيم الإبداع والاختراع والابتكار في مجال الأعمال بشكل متداخل قد يوحي أحيانًا بكونها مترادفات، غير أنّها تختلف عن بعضها من حيث الجوهر والدلالة. ويعود هذا الالتباس إلى تعدد التعريفات المرتبطة بهذه المفاهيم باختلاف الحقول العلمية التي تتناولها. وبناءً على ذلك، سيتم في هذا السياق التركيز على تقديم تعريفات دقيقة لهذه المفاهيم ضمن إطار ريادة الأعمال.

الإبداع والابتكار، يشكل هاذين المصطلحين تحديا أبستمولوجيا أو معرفيًا ضمن الأدبيات الأكاديمية المعاصرة، إذ لم يتوصل الإجماع العلمي إلى تعريف معياري موحّد لهما. ويعود هذا التباين إلى تعدد واختلاف الأطر المفاهيمية التي يتبناها الباحثون في تحديد النطاق الدلالي والحدود الإجرائية لكل منهما. على الرغم من التداخل المفاهيمي، يمكن إجراء تفرقة وظيفية ومنهجية بينهما استنادًا إلى طبيعة العمليات التي يمثلانها، فالإبداع يعرف بأنه القدرة الكامنة على توليد مفاهيم، أو أفكار، أو حلول تتصف بصفة الأصالة، وهو يمثل الطور المعرفي الأولي لعملية التغيير. وفي المقابل، يمثل الابتكار الطور التطبيقي اللاحق الذي ينطوي على التفعيل الإجرائي للأفكار الإبداعية، ويتجسد هذا التفعيل في تحويل المدخلات المعرفية إلى مخرجات ملموسة، سواء كانت منتجات، أو عمليات، أو نماذج عمل، أو حلول ذات قيمة عملية وقابلة للتنفيذ.

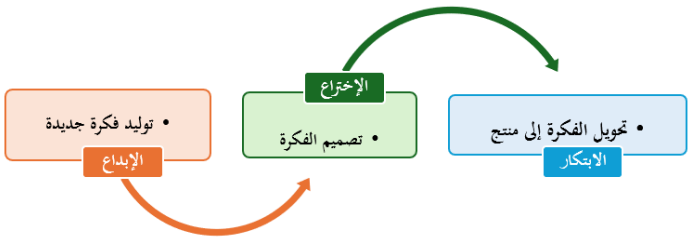
وبناءً على ذلك، تُبرز العلاقة بين المفهومين خاصية الترابط الضروري والتكامل المتبادل، حيث يعد الإبداع الشرط الأساسي لعملية الابتكار، إذ أن الابتكار لا يمكن أن يتحقق في غياب المادة الخام المتمثلة في الفكرة الإبداعية الأصلية. وفي الأخير، يظل الإبداع قيمة نظرية غير مكتملة ما لم يخضع لعملية الترجمة التطبيقية عبر الابتكار، وهو ما يتيح له إحداث تغيير نوعي أو تجديد مستدام في النظم أو الممارسات القائمة.

أما عن الاختراع والابتكار، فمن الناحية القانونية والمفاهيمية، يمثل الاختراع عملية ذهنية تتمحور حول تصميم فكرة جديدة والوسائل التقنية اللازمة للحصول على نتيجة عملية من تلك الفكرة، وبمعنى أوسع، يُعدّ الاختراع فعلًا إبداعيًا يفضي إلى ابتكار منتج ملموس أو تقنية جديدة. ويرتكز مفهوم الاختراع على عنصرين أساسيين هما، الأصالة بوصفها نتيجة نشاط ذهني متميز، وقابلية التنفيذ التي تمكن من تطبيق الفكرة عمليًا وإحداث أثر ملموس في الواقع. وهو في جوهره تعريف لمفهوم جديد ينبع غالبًا من حدس فكري مبتكر قد يبلغ أحيانًا درجة العبقرية، وغالبًا ما يتعذّر التخطيط المسبق له.

في المقابل، يعد الابتكار هو المرحلة اللاحقة والضرورية للاستغلال الاقتصادي، إذ يتميّز بكونه المرحلة التي يتم فيها توظيف الاختراعات القائمة ودمجها ضمن منتجات أو عمليات قابلة للتطبيق التجاري، محولاً بذلك القيمة الفكرية الكامنة في الاختراع إلى قيمة اقتصادية عملية ومستدامة في السوق.

يلخص الشكل التالي العلاقة بين الابتكار والاختراع والابداع:

الشكل 01: العلاقة ما بين الابداع، الاختراع والابتكار



المصدر: من إعداد الباحثة.

1–3– أهمية الابتكار في ريادة الأعمال:

يعد الابتكار وريادة الأعمال من الركائز الجوهرية الداعمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث هناك مقولة شهيرة لنيلسون مانديلا (Masarat initiative, 2025) يقول فيها: **"الرؤية من دون تنفيذ مجرد حلم، والتنفيذ من دون رؤية مجرّد مضيعة للوقت، أما الرؤية والتنفيذ مجتمعان فيمكن أن يغيرا العالم"**. فالرؤية تمثل الفكرة الإبداعية التي تتولد لدى المبتكر، وتشكل الطموح الذي يسعى رائد الأعمال إلى تجسيده. غير أنّ هذه الرؤية، مهما بلغت من الإلهام والقيمة، تظل مجرد تصور نظري ما لم تُفعل عبر خطوات تنفيذية واقعية، ويُعد التنفيذ، بما يتضمنه من عمل منهجي وجهد مستمر وتخطيط محكم، شرطاً أساسياً لتحويل الفكرة الابتكارية إلى مشروع فعّال ذي أثر ملموس. وعند تحقيق التكامل بين الابتكار وريادة الأعمال بصورة فعّالة، فإن ذلك يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم مسارات التنمية عبر عدة آليات، من أهمها (بدر سالم البدراني، 2023):

أولًا: تعد منظومتا الابتكار وريادة الأعمال محفزات أساسية لتوليد فرص العمل المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي .تنجم هذه العلاقة التكافلية عن تحويل الأفكار المبتكرة والمبادرات الريادية إلى مشاريع تتطلب استحداث وظائف ضمن مراحل التطوير، الإنتاج، والتسويق للمنتجات أو الخدمات الجديدة. ويُسهم هذا التوليد المستمر للوظائف بفاعلية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد. علاوة على ذلك، تُشجع ريادة الأعمال على ديناميكية المنافسة ورفع مستويات الإنتاجية، إذ يسعى رواد الأعمال باستمرار إلى تحقيق التمايز في عروضهم مقارنةً بالبدائل القائمة في السوق. يدفع هذا السعي نحو التميز إلى زيادة الكفاءة التشغيلية ويسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية.

ثانيًا: يعد كل من الابتكار وريادة الأعمال قاطرتين أساسيتين للتقدم التكنولوجي. وذلك أن الابتكار يرتبط ارتباطًا جوهريًا بالتطور التكنولوجي، حيث يشكل المحرك الأساسي لتطوير التقنيات الرائدة أو إحداث تحسينات على التقنيات الحالية. ويمتلك التقدم التكنولوجي تأثيرا عميقا على مسارات النمو الاقتصادي والتنمية، لأنه يعمل على تعزيز مستويات الإنتاجية، الكفاءة التشغيلية، والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ويقف رواد الأعمال غالبًا في طليعة هذا الابتكار التكنولوجي، إذ تحفزهم الرؤية الواضحة لإنشاء حلول متقدمة ومحسنة تستجيب بفاعلية للمتطلبات المستجدة في السوق. نتيجة لذلك، تُسهم جهودهم في تسريع عملية تبني واعتماد التقنيات الحديثة وظهور صناعات جديدة بالكامل، مما يضيف قيمة مضافة كبيرة للنمو الاقتصادي.

ثالثا: يعتبر الابتكار وريادة الأعمال أداتين محوريتين لتحقيق التنويع الاقتصادي، تتحقق هذه العملية عبر طرح وإدخال أفكار، منتجات، أو خدمات جديدة إلى السوق. بواسطة مبادراتهم، يتمكن رواد الأعمال من تنويع القاعدة الاقتصادية، مما يقلل من الاعتماد المفرط على صناعة أو قطاع اقتصادي وحيد. ويعد التنويع الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية لضمان النمو والتنمية المستدامين، لأنه يعمل على الحد من التعرض للصدمات الخارجية عبر توزيع المخاطر بين القطاعات المختلفة، وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

عبر مشاريعهم المبتكرة، يقوم رواد الأعمال بـ إنشاء صناعات متخصصة جديدة، وتوسيع نطاق الصناعات القائمة، واستكشاف الفرص السوقية غير المستغلة. هذا التنويع الهيكلي يساهم في بناء اقتصاد أكثر ديناميكية وقوة، ويسفر في نهاية المطاف عن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

1–4– دور الدولة في دعم الابتكار:

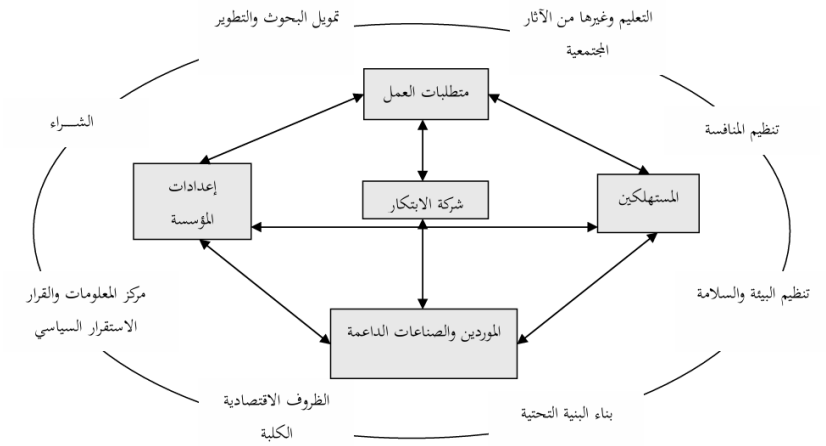
يعد دور الحكومة في مجال الابتكار دورًا محوريًا ومتعدد الأبعاد، إذ يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الخدمات العامة، ومواجهة التحديات الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية وضمان استدامة الدول ضمن الاقتصاد العالمي، من خلال تهيئة بيئات تمكينية، وتوفير آليات دعم فعّالة، وتعزيز التعاون والشراكات بين مختلف الفاعلين، تتمكن الحكومات من إطلاق الإمكانات الكامنة للابتكار بما يحقق التنمية الشاملة (جاين، 2024).

- **تطوير السياسات:** ويجب على الجهات الحكومية أن تعمل على تطوير السياسات والأطر التنظيمية المحفزة للابتكار من خلال توفير حوافز اقتصادية، تمويل أنشطة البحث والتطوير، ضمان الحماية لحقوق الملكية الفكرية، والعمل على إزالة الحواجز التنظيمية والإجرائية التي تعيق دخول المبتكرين ورواد الأعمال، بهدف ترسيخ بيئة اقتصادية داعمة للنمو القائم على المعرفة.
- **الاستثمار في البحث والتطوير (R&D):** يمثل الاستثمار الحكومي الاستراتيجي في البحث والتطوير آلية محورية لدفع التنمية الوطنية، حيث تُوجّه هذه الاستثمارات عبر القطاعات الحيوية، مثل العلوم الأساسية، والتقنية المتقدمة، والرعاية الصحية، والطاقة المستدامة، والتعليم. إن الهدف من هذا الدعم المالي هو تحفيز وتطوير التقنيات، وابتكار المنتجات والخدمات الجديدة، التي تحمل في طياتها منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، مما يعزز القدرة التنافسية ويخلق قيمة مضافة للمجتمع.
- **الشراكة بين القطاع العام والخاص:** تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إطارا تعاونيا استراتيجيا يجمع بين الكيانات الحكومية وشركات القطاع الخاص، إلى جانب المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الربحية، بهدف رئيسي هو تجميع الموارد، وتبادل الخبرات، والاستغلال الأمثل للبنية التحتية لدعم وتنفيذ مشاريع الابتكار والتطوير. وتتجسد الأهمية المحورية لهذه الشراكات في القدرة على إنجاز مشاريع حيوية، تشمل تطوير البنية التحتية الأساسية، وتسهيل عمليات تسويق ونقل التكنولوجيا الناتجة عن البحث، بالإضافة إلى تنمية رأس المال البشري من خلال تصميم وتطبيق برامج تدريب وتأهيل القوى العاملة المتخصصة، مما يضمن كفاءة أعلى في توزيع المخاطر وتحقيق الأهداف التنموية المشتركة.
- **التمويل والمنح:** يعد التمويل أداة محورية تتبناها الحكومات لتعزيز منظومة الابتكار الوطنية، يتم ذلك من خلال توفير مجموعة متنوعة من الآليات المالية التي تشمل :المنح، القروض، والحوافز الضريبية على وجه الخصوص. يهدف هذا الدعم المالي الموجه إلى مساندة أنشطة البحث والتطوير، الشركات الناشئة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات البحثية. إن توفير هذا الدعم يسهم بشكل فاعل في تجاوز العوائق المالية التي تواجه هذه الكيانات، وبالتالي تسريع وتيرة نموها وتطورها التكنولوجي، مما ينعكس إيجاباً على القدرة التنافسية للاقتصاد ككل.
- **الدعم التنظيمي ووضع المعايير:** من الوظائف الأساسية للحكومات في تعزيز بيئة الابتكار، هي إنشاء أطر تنظيمية متماسكة، واعتماد معايير قياسية، وإصدار شهادات الجودة اللازمة. تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان كل من سلامة المنتج، وجودته، وقابلية التشغيل البيني للتقنيات والخدمات المبتكرة. إن تطبيق هذه الضوابط لا يضمن الامتثال الفني فحسب، بل هو عامل حاسم في بناء ثقة المستهلك، وبالتالي تيسير قبول السوق للابتكارات الجديدة.
- **المشتريات العامة:** تشكل المشتريات العامة أداة فعالة تمتلكها الحكومات لتحفيز الابتكار من خلال استغلال قوتها الشرائية الهائلة. يتم تفعيل هذا الدور عبر الشراء الاستباقي للسلع والخدمات والحلول التي تتسم بكونها مبتكرة تكنولوجياً .إن هذا الطلب الحكومي المباشر يعمل كإشارة قوية للسوق، ويشجع الموردين والشركات الخاصة على توجيه استثماراتهم نحو أنشطة البحث والتطوير والتقدم التكنولوجي، مما يدفع عجلة الابتكار ليس فقط في القطاع العام، بل ويمتد تأثيره إلى سلاسل الإمداد بأكملها.
- **التعليم وتنمية القوى العاملة:** تمثل مبادرات التعليم وتنمية القوى العاملة استثماراً مهما للحكومات يهدف إلى بناء رأس المال البشري اللازم للازدهار في اقتصاد المعرفة والابتكار. يرتكز هذا الاستثمار على تزويد المواطنين بالمعرفة، المهارات، والقدرات الأساسية للمشاركة الفعالة في هذا الاقتصاد. من خلال تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا، تطوير التدريب المهني المتخصص، تبني برامج التعلم مدى الحياة.
- **تطوير البنية التحتية والنظام البيئي:** تستثمر الحكومات بشكل استراتيجي في كل من البنية التحتية المادية والرقمية، يشمل هذا الاستثمار مكونات رئيسية مثل شبكات النقل المتقدمة، وتوفير الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق، بالإضافة إلى إنشاء مراكز وحاضنات ومسرعات الابتكار. يهدف هذا التمويل البنيوي إلى تأسيس بيئات مواتية تضمن ازدهار الابتكار، وتعزيز التعاون التكنولوجي، وتحفيز ريادة الأعمال.
- **التعاون الدولي:** تُفعّل الحكومات التعاون الدولي لتعزيز بيئات الابتكار من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. تهدف هذه الشراكات إلى تسهيل تبادل المعرفة، نقل التقنيات، والموارد البشرية المتخصصة. كما تشارك الحكومات بفعالية في شبكات البحث العالمية لتمكين التكامل التكنولوجي والاستفادة المشتركة من مخرجات البحث والتطوير المنجز في مختلف الأقطار، مما يضمن دمج الاقتصاد المحلي في سلاسل القيمة العالمية للابتكار.

- **تقييم السياسات ومراقبتها:** تقوم الحكومات بإجراء تقييم منهجي لأثر سياسات الابتكار، وبرامج الدعم، والمبادرات الممولة بهدف رئيسي هو تقدير الفعالية لتلك البرامج، أي تحديد مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها. ويشمل هذا التقييم كذلك تحديد مجالات التحسين، مما يسمح بتعديل وتطوير السياسات المستقبلية بناءً على الأدلة، كما تضمن هذه العملية المساءلة والشفافية في استخدام الموارد والاستثمارات العامة الموجهة نحو الابتكار. إن هذا الرصد المستمر ضروري لضمان كفاءة تخصيص الموارد وبناء قاعدة معرفية متينة تستند إليها القرارات المتعلقة بالسياسات العامة في المستقبل.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل 02: دور الدولة في الابتكار



المصدر: سماعيل عيسى وآخرون، 2022، ص 643.

2– الإطار المفاهيمي لمؤشر الابتكار العالمي (GII):

يعد مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index (GII)، أداة مرجعية ذات موثوقية عالية في قياس الأداء الابتكاري، حيث أرسى دعائمه البروفيسور "سوميترا دوتا" عام 2007 أثناء عمله في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD). وقد شهدت منهجية المؤشر تطورا هيكليا يعكس مرونة أدواته القياسية، حيث انتقل من ثماني ركائز في بداياته ليستقر إطاره التنظيمي في نسخة عام 2025 على سبع ركائز أساسية، صممت لتقديم تقييم شامل لنضج الأنظمة الابتكارية في المجتمعات. وتنبثق فلسفة المؤشر من ثلاثة دوافع استراتيجية (سليم أحمد المصمودي، 2022 ، ص3): أولها تكريس الابتكار كمحرك جوهري لاقتصاد المعرفة وتعزيز التنافسية الدولية، وثانيها تبني رؤية شمولية "أفقية" للابتكار تتجاوز حدود المختبرات والأبحاث التقليدية لتشمل الجوانب الاجتماعية، والتقنية، ونماذج الأعمال المادية واللامادية، وثالثها إبراز القدرات الابتكارية في الأسواق الناشئة لتحفيز الأجيال الناشئة من رواد الأعمال.

ومنذ انتقال مسؤولية النشر الحصري للمؤشر إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) عام 2021 بالتعاون مع معهد بورتولانز (Portulans Institute)، استمر المؤشر في تطوير أدواته التحليلية لضمان دقة المؤشرات الفرعية ومواءمتها مع التحولات الاقتصادية المعاصرة.

2–1– الأهمية الاستراتيجية لمؤشر الابتكار العالمي (GII):

أظهرت نتائج استقصاء الذي أجرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2024 عن تنامٍ ملحوظ في الاعتماد على مؤشر الابتكار العالمي (GII) كأداة مرجعية لتطوير المنظومات الوطنية، حيث أفادت 77% من الدول الأعضاء باستخدامه كدليل استرشادي، وهو ما يمثل طفرة نمو قُدّرت بنحو 20% مقارنة بإحصاءات عام 2022. وقد تجلى هذا التصاعد بشكل محوري في أقاليم جغرافية محددة، إذ ارتفعت معدلات الاستخدام في أفريقيا من 50% إلى 80%، وفي المنطقة العربية من 60% إلى 75%، وفي أمريكا اللاتينية من 68% إلى 75% (WIPO، 2025، ص25). وفي نفس السياق، تشير البيانات

إلى أن 91 دولة (من أصل 118 دولة مدرجة) قد أدرجت المؤشر بصفته معياراً قياسياً ضمن آليات صياغة السياسات الابتكارية والاستراتيجيات الاقتصادية الكلية.

وعلاوة على ذلك، يعد المؤشر أداة استراتيجية محورية في دعم حوكمة السياسات الابتكارية، حيث تستند فاعليته إلى مسارين إجرائيين متكاملين (WIPO، 2024، ص24)، يرتكز **المسار الأول**، في بلورة قاعدة بيانات قائمة على الأدلة، نتيجة تضافر الجهود بين خبراء الإحصاء والجهات ذات الصلة بالابتكار، بهدف تمكين صانعي السياسات من فهم أداء منظومة الابتكار في البلد المعني بصورة دقيقة وواضحة. أما **المسار الثاني**، فيتمثل في توجيه النقاشات المتعلقة بالسياسات نحو كيفية تعظيم الاستفادة من فرص الابتكار المحلية، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة نقاط الضعف الخاصة بالبيئة الابتكارية الوطنية. ويتم تنفيذ هاذين المسارين من خلال التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الابتكار، سواء في القطاع العام أو الخاص، إضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، أسهم مؤشر الابتكار العالمي في بعض الدول في تيسير هذا النوع من الحوار المؤسسي بين الجهات الفاعلة، بما يدعم تحسين فعالية سياسات الابتكار وتكاملها.

2-2- وصف لنموذج مؤشر الابتكار العالمي (GII):

أما من الناحية الهيكلية، فيستند بناء مؤشر الابتكار العالمي إلى مؤشرين فرعيين متكاملين هما :مؤشر مدخلات الابتكار ومؤشر مخرجات الابتكار. ويتفرع عن هذين المؤشرين سبع ركائز أساسية (Pillars)، تنقسم كل ركيزة منها إلى ثلاث ركائز فرعية (Sub-Pillars)، والتي تشتمل بدورها على مجموعة من المؤشرات الفردية (Indicators) تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة مؤشرات لكل ركيزة فرعية (م. عبد الله بن صالح المزروع، 2014، ص25). وبناءً على تحديثات تقرير GII نسخة 2025، يصل المجموع الكلي لهذه المؤشرات إلى 84 مؤشراً، مما يوفر إطاراً تحليلياً دقيقاً قادراً على قياس مختلف أبعاد المنظومة الابتكارية. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 03: مكونات المؤشر العالمي للابتكار



المصدر: **Algeria ranking in the Global Innovation Index 2025، 2025، ص13.**

3- قراءة لمؤشر الابتكار العالمي (GII) للجزائر خلال الفترة (2021-2025):

يوضح الجدول أدناه تطور ترتيب الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة وفقا لمؤشر الابتكار العالمي، وذلك استنادا إلى الإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه، والمتمثل في منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا (NAWA)، وكذلك بحسب فئة الدخل المصنفة ضمن الشريحة المتوسطة الدنيا. وتجدر الإشارة إلى أن درجة توافر البيانات تؤثر في التعديلات التي تطرأ على الإطار المنهجي لمؤشر الابتكار العالمي، وهو ما ينعكس على مستوى قابلية المقارنة الزمنية لتصنيفات المؤشر من سنة إلى أخرى.

الجدول 01: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال الفترة (2021–2025)

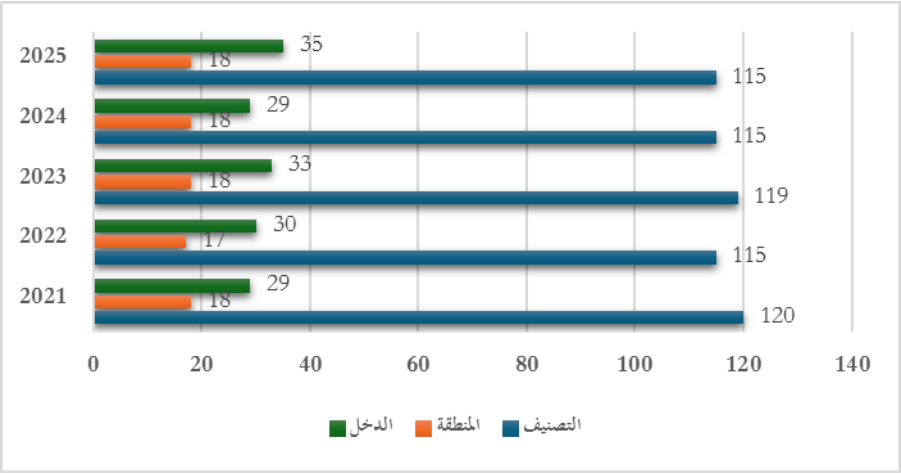
السنة	حسب GII		حسب المنطقة NAWA (شمال افريقيا وغرب آسيا)		حسب الدخل (متوسط أدنى)	
	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول
2021	120	132	18	19	29	34
2022	115	132	17	19	30	36
2023	119	132	18	18	33	37
2024	115	133	18	18	29	38
2025	115	139	18	18	35	36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المؤشر العالمي للابتكار 2021–2025

تشير القراءة التحليلية لبيانات الجدول السابق إلى أن تصنيف الجزائر قد عرف استقرارا نسبيا خلال الفترة المدروسة، فبالرغم من اتساع نطاق العينة بانضمام ست دول جديدة إلى المؤشر في عام 2025 (المتمثلة في: سيشل، مالاوي، ليسوتو، غينيا، والكونغو)، استطاعت الجزائر الحفاظ على ترتيبها المحقق في عام 2024، والذي كان قد شهد بدوره تحسناً بواقع أربعة مراكز مقارنة بعام 2023. ويمكن تفسير التذبذبات الطفيفة التي سجلت في عامي 2021 و2023 بكونها ناتجة عن متغيرات هيكلية وإحصائية مرتبطة بتحديثات منهجية القياس العالمية أو تباين مستويات تدفق البيانات الوطنية.

أما على مستوى التصنيفات الفرعية، فقد حافظت الجزائر على موقعها الثابت ضمن فئة "الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأدنى"، في حين استقر ترتيبها في المركز الأخير على المستوى الإقليمي طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، مما يشير إلى وجود تحديات تنافسية تتطلب تطوير كفاءة المنظومة الابتكارية مقارنة بنظرائها في المنطقة. ويلخص الشكل البياني أدناه التطور الزمني لهذا التصنيف:

الشكل 04: شكل بياني يبين تطور تصنيف الجزائر حسب المؤشر GII خلال الفترة (2021–2025)



المصدر: من إعداد الباحثة

3-1- تصنيف الجزائر حسب المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار خلال الفترة (2021–2025):

يرتكز المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار على خمس ركائز جوهرية تمثل في مجموعها البيئة التمكينية والمقومات الهيكلية الداعمة للنشاط الابتكاري داخل الاقتصاد الوطني. وتتمثل هذه الركائز في :المؤسسات، ورأس المال البشري والبحث العلمي، والبنية التحتية، إضافة إلى تطور الأسواق وتطور بيئة الأعمال. ومن الناحية

المنهجية، يتم احتساب المؤشر الفرعي اعتمادا على المتوسط الحسابي البسيط لتقييمات هذه الركائز الخمس، مما يوفر قياسا كميا لمدى كفاءة البيئة الحاضنة للابتكار وقدرتها على توفير المدخلات اللازمة لعمليات التحول التكنولوجي.

الجدول رقم 02: تصنيف مدخلات الابتكار (Innovation Inputs) خلال الفترة (2021–2025)

السنوات	2021	2022	2023	2024	2025
التصنيف العام لمدخلات الابتكار	**109**	**110**	**118**	**113**	**112**
1. المؤسسات (Institutions)	**104**	**99**	**97**	**95**	**89**
1.1. البيئة المؤسسية	106	103	106	99	104
1.2. البيئة التنظيمية	108	105	106	121	113
1.3. بيئة الأعمال	92	77	79	61	40
2. راس المال البشري والبحث العلمي (capital Human and research)	**74**	**82**	**113**	**76**	**82**
2.1. التعليم	91	94	132	78	93
2.2. التعليم العالي	31	51	60	65	55
2.3. البحث والتطوير (D&R)	76	79	78	79	82
3. البنية التحتية (Infrastructure)	**96**	**102**	**102**	**94**	**97**
3.1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	112	115	102	99	95
3.2. البنية التحتية العامة	50	61	79	66	63
3.3. الاستدامة البيئية	83	110	117	128	133
4. تطور السوق (Market sophistication)	**132**	**125**	**125**	**132**	**138**
4.1. الائتمان	129	113	115	126	130
4.2. الاستثمار	131	110	104	108	122
4.3. التجارة، التنويع وحجم السوق	115	120	115	132	136
5. تطور الأعمال (Business sophistication)	**124**	**120**	**120**	**114**	**119**
5.1. العاملين في مجال المعرفة	116	111	113	113	131
5.2. روابط الابتكار	107	111	101	65	64
5.3. استيعاب المعرفة	115	125	128	120	124

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المؤشر العالمي للابتكار 2021–2025

تظهر البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (02) استقراراً نسبياً في التصنيف العام لمؤشر مدخلات الابتكار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2021–2025)، حيث انحصر التذبذب في نطاق ضيق بين الرتبتين (109 و112)، باستثناء عام 2023 الذي شهد تراجعاً طفيفاً ببلوغه المرتبة 118. ويعكس هذا الاستقرار العام تبايناً في أداء الركائز الفرعية المكونة للمؤشر، يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

على مستوى ركيزة المؤسسات، سجل تحسنا تدريجيا في أدائها، حيث انتقلت من المرتبة 104 سنة 2021 إلى المرتبة 89 سنة 2025، ما يعكس الجهود المبذولة لتحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالاستثمار والابتكار، لاسيما من خلال إصلاح مناخ الأعمال، رقمنة الإجراءات الإدارية، واستحداث آليات دعم المؤسسات الناشئة، مثل اعتماد الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال، وهو ما ساهم في تحسين فعالية الحوكمة المؤسسية الداعمة للابتكار. أما البنية التحتية، اتسم أداء هذه الركيزة بالتذبذب، فبعد تراجعها للمرتبة 102 خلال عامي 2022 و2023، استعادت جزءاً من استقرارها في عام 2025 باحتلالها المرتبة 97، رغم تسجيلها تراجعاً بواقع ثلاث مراكز مقارنة بمستويات عام 2024. فيرتبط هذا الأداء جزئيًا بوتيرة تنفيذ مشاريع التحول

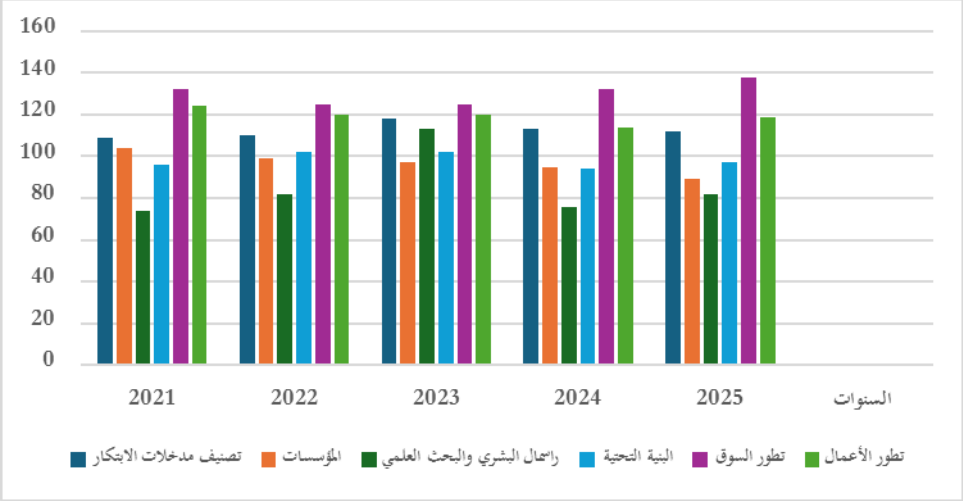
الرقمي وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، حيث أسهمت الاستثمارات العمومية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الحد من تدهور الترتيب على المدى المتوسط، غير أن محدودية تكامل هذه الاستثمارات مع حاجات المنظومة الابتكارية حالت دون تحقيق تحسن مستدام في التصنيف.

وبخصوص رأس المال البشري والبحث العلمي، فقد تراجع ترتيب هذه الركيزة سنة 2025 بست مراكز مقارنة بسنة 2024، لتسجل نفس المستوى المحقق سنة 2022، ورغم هذا التراجع النسبي، فإن ترتيبها يظل أفضل مما كان عليه في سنة 2023. وهذا ما يعكس الفجوة القائمة بين سياسات التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة من جهة أخرى. فعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تشجيع البحث والتطوير وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، إلا أن ضعف التمويل الموجه للبحث التطبيقي ومحدودية تحويل مخرجات البحث إلى ابتكارات قابلة للتسويق لا يزالان يشكلان عائقًا أمام تحسين هذه الركيزة. كما تُظهر ركيزة تطور الأعمال تحسنًا ملحوظا على المدى المتوسط، حيث انتقل ترتيبها من المرتبة 124 سنة 2021 إلى المرتبة 119 سنة 2025، بالرغم من فقدانها لخمسة مراكز مقارنة بذروة أدائها في عام 2024 المرتبة 114. وهذا نتيجة للسياسات الرامية إلى دعم المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة، من خلال برامج التمويل والمرافقة، غير أن أثر هذه السياسات ظل جزئيًا بسبب ضعف الترابط بين الفاعلين في المنظومة الابتكارية، ومحدودية إدماج الابتكار في استراتيجيات المؤسسات الإنتاجية.

في المقابل، سجلت بيانات ركيزة تطور السوق تراجعاً في تنافسية هذه الركيزة في السنتين الأخيرتين، فبعد أن شهدت استقراراً نسبياً حتى عام 2023، تراجع تصنيفها ليصل إلى المرتبتين 132 و138 في عامي 2024 و2025 على التوالي، مما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بضعف المنافسة، ومحدودية تنويع أدوات التمويل، وقيود النفاذ إلى الأسواق، رغم الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار.

والشكل البياني أدناه يلخص التطور في تصنيف مدخلات الابتكار:

الشكل 05: شكل بياني يبين تطور تصنيف مدخلات الابتكار (**Innovation Inputs**) خلال الفترة (**2021–2025**)



المصدر: من إعداد الباحثة

3-2- تصنيف الجزائر حسب المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار خلال الفترة (2021–2025):

يقوم هذا المؤشر بقياس المخرجات الابتكارية بوصفها النتائج المتحققة للأنشطة والعمليات الإبداعية المنفذة داخل الدولة. ويتألف هذا المؤشر الفرعي من ركيزتين أساسيتين هما :مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية. ويتم احتساب هذا المؤشر الفرعي اعتمادًا على المتوسط الحسابي البسيط لدرجات تقييم هاتين الركيزتين.

ورغم اقتصار هذا المؤشر الفرعي على ركيزتين فقط، فإنه يتمتع بالوزن نفسه الممنوح للمؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار عند احتساب النقاط الإجمالية لمؤشر الابتكار العالمي(GII) ، بما يعكس الأهمية المتساوية لكل من المدخلات والمخرجات في تقييم الأداء الابتكاري للدول.

الجدول 03: تصنيف مخرجات الابتكار (Innovation Outputs) خلال الفترة (2021–2025)

السنوات	2021	2022	2023	2024	2025
التصنيف العام لمخرجات الابتكار	**128**	**118**	**116**	**115**	**111**
1. مخرجات المعرفة والتكنولوجيا (Knowledge and technology outputs)	**125**	**118**	**128**	**125**	**112**
1.1. خلق المعرفة	94	94	86	82	75
1.2. أثر المعرفة	119	116	126	128	126
1.3. نشر المعرفة	125	101	120	112	123
2. مخرجات إبداعية (Creative outputs)	**118**	**109**	**107**	**109**	**107**
1.2. الأصول غير الملموسة	113	98	102	100	97
2.2. السلع والخدمات الإبداعية	128	120	128	124	127
3.2. الابداع عبر الأنترنت	114	106	106	106	108

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير المؤشر العالمي للابتكار 2021–2025

تُظهر البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (03) تطوراً إيجابياً ملموساً في التصنيف العام لمؤشر مخرجات الابتكار في الجزائر خلال الفترة (2021–2025)، حيث انتقل التصنيف من المرتبة 128 في عام 2021 ليصل إلى المرتبة 111 في عام 2025. وقد سجل المؤشر قفزة نوعية في عام 2022 بتقدمه بواقع عشرة مراكز مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يعكس تحسناً في كفاءة تحويل المدخلات إلى نواتج ابتكارية ملموسة. ويمكن تحليل هذا المسار التصاعدي من خلال الركائز الفرعية التالية:

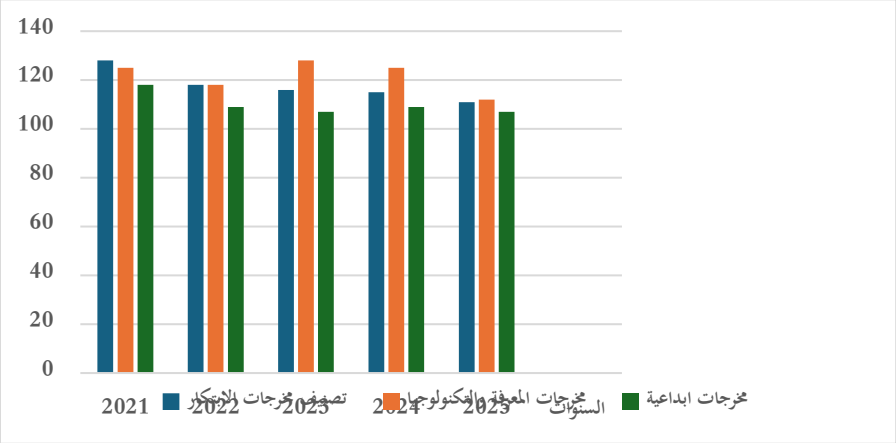
على مستوى مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، اتسم أداء هذه الركيزة بالتذبذب المرحلي بين عامي 2021 و2024، والذي يعكسه استمرار التحديات المرتبطة بضعف الربط بين منظومة البحث العلمي والقطاع الإنتاجي، إضافة إلى محدودية استغلال نتائج البحث في الابتكار التكنولوجي. غير أن التحسن اللافت المسجّل سنة 2025 باحتلالها المرتبة 112، محققةً تقدماً كبيراً بواقع 13 مركزاً مقارنة بعام 2024، يعكس بوادر تحسّن في سياسات تثمين البحث العلمي ونشر المعرفة، ولا سيما في مجالات الابتكار الرقمي والتحول التكنولوجي.

أما المخرجات الإبداعية، فقد اتسم أداؤها بدرجة من الاستقرار والتحسن النسبي خلال الفترة (2022–2025)، حيث استقر التصنيف عند المرتبة 107 في عامي 2023 و2025، ويبرز هذا الاستقرار تطوراً نوعياً مقارنة بمستويات عام 2021 (المرتبة 118)، وهو ما يمكن تفسيره بتنامي الأنشطة المرتبطة بالصناعات الإبداعية، وتزايد استخدام المنصات الرقمية، وتحسن نسبي في حماية الأصول غير الملموسة. ومع ذلك، فإن هذا الأداء يظل دون المستويات المسجّلة في بعض الدول الصاعدة، ما يستدعي تعزيز السياسات الداعمة للإبداع وريادة الأعمال المبتكرة.

وبصورة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن تحسّن مخرجات الابتكار في الجزائر ما يزال جزئيًا وغير متوازن، الأمر الذي يبرز ضرورة تبني سياسات أكثر تكاملًا تركّز على تعزيز الربط بين البحث العلمي والاقتصاد الحقيقي، وتحسين بيئة الابتكار، بما يضمن استدامة التحسن في ترتيب مؤشر الابتكار العالمي.

والشكل البياني أدناه يلخص التطور في تصنيف مخرجات الابتكار:

الشكل 06: شكل بياني يبين تطور تصنيف مخرجات الابتكار (Innovation Outputs) خلال الفترة (2021–2025)



المصدر: من إعداد الباحثة

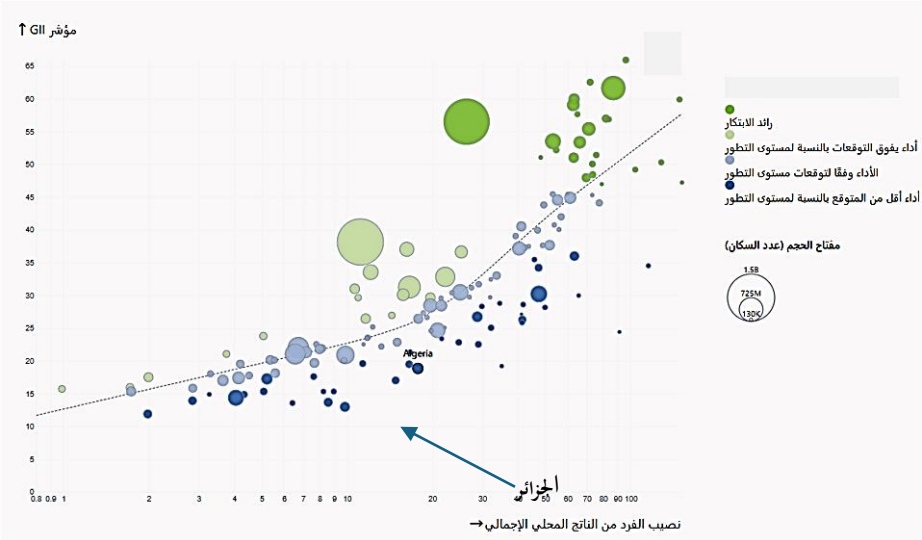
3-3- مقارنة الأداء الابتكار المحقق بأداء الابتكار المتوقع:

عقب استعراض وتحليل المؤشرات الفرعية لكل من مدخلات ومخرجات الابتكار، تقتضي الدراسة تقييم كفاءة الأداء الابتكاري للجزائر لعام 2025 (كأحدث سنة في الفترة المدروسة)، وذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة فعلياً مع المستويات المتوقعة. ويستند هذا التحليل إلى الشكل البياني الذي يربط بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقدرة الابتكارية المعبر عنها برتبة مؤشر الابتكار العالمي (GII). ويأخذ خط الاتجاه في الرسم البياني كمعيار مرجعي يحدد سقف التوقعات الابتكارية للدول استنادا إلى مواردها المالية، حيث يمكن التميز بين ثلاث مستويات للأداء:

- **الأداء المتفوق:** يمثل بالاقتصادات الواقعة فوق خط الاتجاه، والتي نجحت في تحقيق مخرجات ابتكارية تتخطى التوقعات المرتبطة بمستوى دخلها؛
- **الأداء المتوافق:** يمثل بالاقتصادات الواقعة على خط الاتجاه، مما يشير إلى تحقيق أداء ابتكاري يتوافق مع توقعاتها؛
- **الأداء المتدني:** ويضم الاقتصادات الواقعة أسفل خط الاتجاه، حيث لم تصل مخرجاتها الابتكارية إلى المستوى الذي تتيحه قدراتها الاقتصادية.

وبإسقاط حالة الجزائر على هذا المنحنى البياني، يتضح جليا إدراجها ضمن "الفئة ذات الأداء الأقل من المتوقع" مقارنة بمستوى تنميتها الاقتصادية .ويظهر ذلك من خلال تموضعها ضمن نطاق الدول ذات الأداء الضعيف بالنسبة لمستوى التطور (المشار إليها بالنقاط الزرقاء الداكنة أسفل خط الاتجاه). وتكشف هذه الفجوة عن حاجة المنظومة الوطنية للابتكار إلى سياسات أكثر فاعلية لتحويل الموارد الاقتصادية المتاحة إلى نتائج ملموسة في مجالي التكنولوجيا والإبداع، لتقليص التباين بين الإمكانات المادية والمخرجات المحققة.

الشكل 07: مقارنة الأداء الابتكاري الفعلي بالأداء الابتكاري المتوقع



المصدر: **Algeria ranking in the global innovation index 2025, disponible sur: <https://www.wipo.int/gii-ranking/en/algeria/section/innovation-performance> , consulté le: 03/01/2026.**

3-4- نقاط القوة والضعف في الابتكار في الجزائر حسب مؤشر (GII) لسنة 2025:

بعد تحديد فجوة الأداء الابتكاري في الجزائر استنادًا إلى مؤشر الابتكار العالمي، وتصنيفها ضمن فئة الاقتصادات "ذات الأداء الأقل من المتوقع"، سيتم في هذا الجزء تسليط الضوء على أبرز نقاط القوة ونقاط الضعف في منظومة الابتكار الوطنية، وذلك بالاعتماد على المؤشرات التفصيلية (الأركان) الواردة في تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025. وذلك بهدف تعميق فهم محددات الأداء الابتكاري وإبراز مجالات التحسين الممكنة:

الجدول 03: نقاط قوة الجزائر في مجال الابتكار حسب المؤشر العالمي للابتكار (GII) لعام 2025

نقاط القوة حسب المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2025				
المؤشر الفرعي	**الركيزة**	**الشفرة**	**الركن**	**الرتبة**
مدخلات الابتكار	البنية التحتية	3.2.3	تكوين رأس المال الإجمالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	10
	رأس المال البشري والبحث العلمي	2.2.2	خريجو العلوم والهندسة	15
	رأس المال البشري والبحث العلمي	1.1.2	الإنفاق على التعليم (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	22
	تطور الأعمال	4.2.5	حالة تطوير التجمعات السكانية	24
مخرجات الابتكار	المعرفة والمخرجات التكنولوجية	1.1.6	براءات الاختراع حسب المنشأ/مليار دولار (من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية))	30
مدخلات الابتكار	تطور السوق	3.3.4	حجم السوق المحلي، مليار دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية)	39
	تطور الأعمال	2.2.5	التعاون بين الجامعة والصناعة في مجال البحث والتطوير	44
	تطور الأعمال	3.1.5	العائد الديموغرافي للشباب	46
مخرجات الابتكار	المخرجات الإبداعية	4.1.7	التصاميم الصناعية حسب المنشأ/مليار دولار (من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية))	47

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: **Algeria ranking in the global innovation index 2025, 2025, p.7**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أبرز نقاط القوة في الأداء الابتكاري للجزائر تتركز بصورة أساسية ضمن المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار، ويعكس هذا التفوق في قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو دعم الأسس الهيكلية للمنظومة الابتكارية، حيث سجلت المؤشرات التالية مراتب متقدمة عالمياً: حيث احتلت الجزائر المرتبة العاشرة (10) عالمياً في تكوين رأس المال الإجمالي، ويعكس هذا المركز المتقدم حجم الاستثمارات الضخمة الموجهة نحو الأصول الثابتة والبنية التحتية، كما حققت الجزائر المرتبة الخامسة عشرة (15) عالمياً في نسبة الخريجين ضمن تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعد هذه النقطة من أهم الركائز التنافسية إذ تضمن وفرة في الرأسمال البشري المؤهل والقادر على قيادة التحول التكنولوجي. إضافة إلى ذلك، جاءت الجزائر في المرتبة الثانية والعشرين (22) عالمياً من حيث حجم الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكد هذا التصنيف الأولوية الاستراتيجية التي توليها الدولة لتطوير الكفاءات البشرية كمدخل أساسي لمنظومة الابتكار. علاوة على هذه المراتب المتقدمة، سجلت المنظومة الابتكارية نقاط قوة إضافية ساهمت في تعزيز رصيد المدخلات.

الجدول 04: نقاط ضعف الجزائر في مجال الابتكار حسب المؤشر العالمي للابتكار (GII) لعام 2025

نقاط الضعف حسب المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2025				
المؤشر الفرعي	**الركيزة**	**الشفرة**	**الركن**	**الرتبة**
مخرجات الابتكار	المعرفة والمخرجات التكنولوجية	3.2.6	الإنفاق على البرمجيات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	137
	المخرجات الإبداعية	2.2.7	الأفلام الروائية الوطنية / عدد السكان 15-65	91
مدخلات الابتكار	تطور السوق	1.2.4	القيمة السوقية، (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	84
	تطور الأعمال	3.1.7	القيمة العالمية للعلامات التجارية، ضمن أفضل 5000 علامة تجارية، (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	81
	رأس المال البشري والبحث العلمي	4.3.2	تصنيف QS للجامعات، ضمن أفضل 3*	80
مخرجات الابتكار	المعرفة والمخرجات التكنولوجية	2.2.6	قيمة الشركات الناشئة العملاقة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	53
مدخلات الابتكار	رأس المال البشري والبحث العلمي	3.3.2	أكبر 3 مستثمرين عالميين في مجال البحث والتطوير للشركات، مليون دولار أمريكي	44

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: Algeria ranking in the global innovation index 2025, 2025, p.7

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن التحدي الجوهري الذي يواجه منظومة الابتكار في الجزائر يكمن في "ضعف كفاءة التحويل"، حيث تتركز نقاط الضعف بشكل أساسي ضمن المؤشرات الفرعية لمخرجات الابتكار وبعض ركائز المدخلات المساندة، مما يبرز وجود فجوة في تحويل الموارد المستثمرة إلى نواتج ابتكارية ملموسة. إذ جاءت الجزائر في المرتبة السابعة والثلاثين بعد المئة (137) عالميًا من حيث الإنفاق على البحث والتطوير، وهذا ما يشير إلى ضعف التمويل الموجه لإنتاج المعرفة، مما يحد من القدرة على تطوير تكنولوجيات وطنية أصيلة. كما احتلت المرتبة الحادية والتسعين (91) عالميًا في مؤشر الأفلام الروائية الوطنية للفئة العمرية 15–69 سنة، ما يعكس محدودية الصناعة الثقافية الإبداعية. وعلى مستوى تطور السوق، سجلت الجزائر أداء متواضع حيث احتلت المرتبة الرابعة والثمانين (84) عالميًا في القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى المرتبة الحادية والثمانين (81) في القيمة العالمية للعلامات التجارية ضمن أفضل 5000 علامة تجارية، وهو ما يدل على ضعف القدرة التنافسية للعلامات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية، ومحدودية العملية التسويقية للعلامات الوطنية. كما يعكس تراجع الجزائر في تصنيف QS للجامعات (المرتبة 80) وجود تحديات نوعية ترتبط بمدى مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات الابتكار العالمي، وحاجة البحث العلمي الأكاديمي إلى مزيد من الرصانة والارتباط بقطاع الصناعة والبحث العلمي. وإلى جانب هذه المؤشرات، تبرز نقاط ضعف إضافية تؤكد ضرورة تبني سياسات ابتكارية أكثر تكاملًا، تركز على رفع كفاءة تحويل المدخلات إلى مخرجات ابتكارية ذات أثر اقتصادي وتنموي ملموس.

4- الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الابتكار في الجزائر:

في إطار تفعيل الأطر المؤسساتية الرامية إلى ترقية المنظومة الوطنية للابتكار، شهد عام 2022 إعادة هيكلة اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمتابعة المؤشر العالمي للابتكار (GII-Algérie) التي أنشئت سنة 2019. وتجاوز هذا الإجراء الجانب التنظيمي ليشمل توسيع القاعدة القطاعية المعنية، بهدف تعزيز التكامل الوظيفي ومواءمة السياسات العمومية مع المعايير الدولية المعتمدة في قياس الابتكار والملكية الفكرية. ترتكز هذه المقاربة الجديدة على تفعيل حوكمة البيانات من خلال تدقيق المؤشرات الإحصائية وضمان تدفقها الزمني والموضوعي نحو المنظمات الدولية، مما يساهم في بناء نظام بيئي يتسم بالفعالية الهيكلية وقدرة تنافسية بما يكفل الارتقاء بتموضع الجزائر ضمن التصنيفات الدولية.

وفي إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، نظّمت اللجنة الوطنية المشتركة لمتابعة مؤشر الابتكار العالمي، يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2025 (WIPO Algeria Office، 2025)، مؤتمرا علمياً موسوماً بـ "الجزائر في المشهد العالمي للابتكار". تندرج هذه الفعالية ضمن رؤية استشرافية تهدف إلى تموقع الجزائر كفاعل صاعد ضمن النظام البيئي العالمي للابتكار، وذلك عبر تفعيل نموذج "Triple Helix" الذي يربط الهيئات الحكومية، والمؤسسات الجامعية والبحثية، والقطاع الاقتصادي، ولاسيما المؤسسات الناشئة. وقد انصبت النقاشات حول تفكيك البنية المنهجية للمؤشر (GII) لتبني آليات قياس دقيقة تعكس الواقع التطويري للبلاد، مع التأكيد على أن التحسن في التصنيف يعد أداة للتقييم المعياري ومحدداً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما شدد المشاركون على أن تحقيق تقدم ملموس في ترتيب المؤشر العالمي للابتكار يرتبط بجملة من العوامل الهيكلية والمؤسساتية، وهي مجالات تُظهر فيها الجزائر مؤشرات واضحة على تزايد الإرادة السياسية وتنامي الالتزام الإصلاحي، لا سيما فيما يتعلق بـ:

- **تثمين نتائج البحث:** تعد الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحوث والتطوير التكنولوجي (ANVREDET) الفاعل المؤسساتي المحوري في منظومة الابتكار الوطنية، إذ تضطلع بمهمة استراتيجية تقوم على إدارة وتوجيه تدفقات المعرفة من حيز البحث الأكاديمي إلى الحيز الاقتصادي عبر مسارات النقل التكنولوجي. وترتكز رؤية الوكالة على مرافقة المخرجات البحثية المنبثقة عن الجامعات ومراكز البحث التابعة للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي(DGRSDT) ، إضافة إلى احتضان الأفكار الابتكارية النوعية وتوجيهها عبر مراحل النضج التكنولوجي المعقدة.

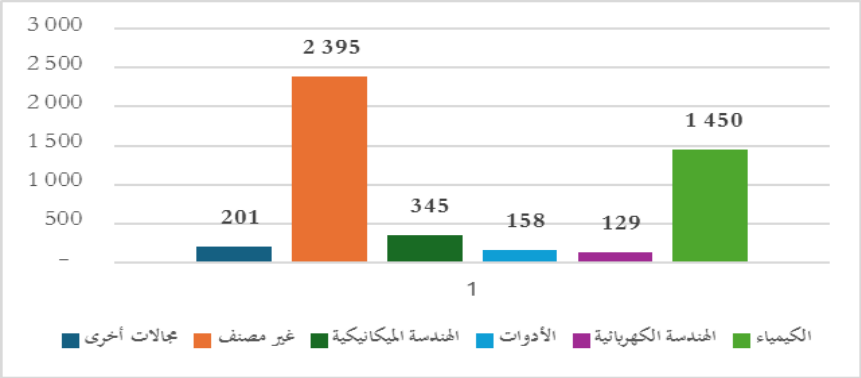
وفي إطار مساعي مواءمة المخرجات الأكاديمية مع الاحتياجات الصناعية، تبنّت الوكالة نموذج "الابتكار المفتوح" كآلية لكسر العزلة بين المختبرات والأسواق. وقد تجسد ذلك إجرائياً من خلال منصات رقمية متخصصة مثل "هكاثون" و"بحثك" (جنوب الكبير، 2025)، والتي تعمل كبيئات تفاعلية لربط المبتكرين بالفاعلين الاقتصاديين وتسهيل التبادل المعرفي. وتندرج هذه الديناميكية ضمن التوجهات الاستراتيجية للدولة الرامية إلى تحويل الجامعات إلى روافد اقتصادية حيوية، حيث أثبتت مبادرات مثل "هاكاثون ابتكار الجزائر آفاق 2027" أنها تتجاوز الطابع التنافسي التقليدي لتصبح أداة لاستشراف الحلول المحلية وتعزيز التنافسية الوطنية.

- **تعزيز البنى التحتية:** تجسدت المساعي التكاملية بين الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحوث وقطاع التعليم العالي في إرساء بنية تحتية صلبة ومحفزة للمقاولاتية الابتكارية. وقد شمل هذا التحديث الهيكلي استحداث أكثر من 117 مركزاً لتطوير المقاولاتية (CDE) و73 مخبراً للتصنيع (Fab-Labs)، وهي فضاءات تقنية تخصصية تتيح للطلبة والباحثين بناء النماذج الأولية (Prototypes) واختبار الجدوى التقنية لمشاريعهم. وفي إطار حماية الحقوق الفكرية، تعزز هذا المسار بإنشاء 91 مركزاً لدعم التكنولوجيا والابتكار (CATI) بالشراكة مع المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، إلى جانب تفعيل ما يربو على 55 داراً للذكاء الاصطناعي و133 مشروعاً موضوعاتياً .تهدف هذه المنظومة المتكاملة إلى تأطير عملية تثمين البحوث الأكاديمية وتحويل الابتكار من حيز الإدراك المعرفي إلى حيز الخدمة الاقتصادية والاجتماعية (جريدة الجزائر، 2025).

وفي خطوة استراتيجية لتعزيز الريادة القارية، أعلنت السلطات الوصية في أكتوبر 2025 عن الانطلاق المرتقب لأكبر مركز إفريقي للبحث والتطوير في الجزائر. ويمثل هذا المشروع قطباً تكنولوجياً يهدف إلى استقطاب الكفاءات البحثية والشركات الناشئة، فضلاً عن كونه منصة لإبرام شراكات دولية مع قادة الصناعة التكنولوجية في العالم. ويعد هذا المركز حجر الزاوية في استكمال النظام البيئي الوطني، بما يضمن دمج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية للابتكار (Africa News Agency, 2025).

- **حماية الملكية الفكرية بفعالية:** تتوفر الجزائر على منظومة مؤسساتية وتشريعية لحماية الملكية الفكرية، يشرف عليها كل من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، المختص بحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية، والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المعني بحماية حقوق المؤلفين بما في ذلك البرمجيات، في ظل تسارع التحول الرقمي. وتضطلع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة بدور داعم للمشاريع المبتكرة، من خلال تسهيل إجراءات الحماية، لاسيما عبر الشراكة مع Algeria Venture التي تتكفل بتكاليف حماية الملكية الفكرية لفائدة المؤسسات الناشئة. وتندرج هذه الجهود ضمن سياسة وطنية تهدف إلى تعزيز الابتكار وترسيخ السيادة التكنولوجية، مع التركيز على المجالات الاستراتيجية الحساسة الخاضعة لأطر تنظيمية دقيقة. وبغض النظر عن طبيعة المجال، تظل حماية الابتكار ركيزة أساسية لتحويل الأفكار إلى منتجات أو خدمات وضمان الحقوق القانونية لأصحابها.

الشكل 08: توزيع البراءات حسب القطاع لسنة 2024



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الموقع: https://e-services.inapi.org/statisticsAr

– **تحفيز ريادة الأعمال التكنولوجية:** شهدت المنظومة الاقتصادية في الجزائر منذ عام 2020 تحولا هيكليا نحو نماذج ريادة الأعمال القائمة على المعرفة، حيث تَبنّت الدولة استراتيجية متكاملة لتهيئة بيئة خصبة للابتكار الرقمي. وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى مرجعية تشريعية صلبة كرسها **القانون 20–02**، الذي قدم تعريفاً إجرائياً دقيقاً للمؤسسات الناشئة، وأرسى القواعد التنظيمية للحاضنات ومسرّعات الأعمال .تضمن هذا الإطار القانوني حزمة من الحوافز الجبائية، أبرزها الإعفاء الضريبي لفترة تمتد لخمس سنوات، تزامناً مع مأسسة القطاع عبر إنشاء وزارة تخصصية لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة. ولمعالجة الفجوات التمويلية التي تواجه المشاريع الابتكارية، استحدثت الحكومة آليات تمويل غير تقليدية، شملت الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة (ASF) وصناديق رأس المال المخاطر، إلى جانب الامتيازات الجمركية والجبائية الرامية إلى خفض تكاليف الاستثمار الأولي. وقد انعكست هذه الإصلاحات الهيكلية بشكل إيجابي على المؤشرات التنافسية للجزائر، حيث صنفها مؤشر " Startup Ranking " في المرتبة الثانية قارياً بعد نيجيريا، بإجمالي 815 مؤسسة ناشطة في مجالات تكنولوجية متقدمة، مثل التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والزراعة الذكية.

الخلاصة:

تخلص هذه الدراسة التحليلية إلى أن الابتكار يمثل المحرك الجوهري لتعزيز التنافسية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحولات المعرفية المعاصرة. ومن خلال تتبع المسار الزمني لترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي (GII) للفترة (2021–2025)، تم رصد تحسن نسبي طفيف في التصنيف؛ حيث انتقلت الجزائر من المرتبتين 120و119 (خلال سنتي 2021 و2023 على التوالي) لتستقر في المرتبة 115 خلال العامين الأخيرين. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي، إلا أن النتائج تؤكد أن هذا التقدم لا يزال دون مستوى التوقعات ولا يعكس حجم الاستثمارات والجهود السيادية المبذولة لتطوير المنظومة الابتكارية الوطنية. إن هذا التباين بين المدخلات والمخرجات يستوجب وقفة تشخيصية موضوعية لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعيق القفزات النوعية في الترتيب العالمي، ويفرض ضرورة تبني مقاربات تصحيحية عاجلة لرفع كفاءة الأداء الابتكاري وتوطيد الموقع التنافسي للدولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة لمعالجة الإشكالية المطروحة.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات كالتالي:

- ضرورة إدراج الابتكار كأولوية قصوى ضمن الاستراتيجية التنموية الوطنية، من خلال صياغة "سياسة وطنية شاملة للابتكار" تحدد الرؤى والأهداف بعيدة المدى، وتوفر الإطار التشريعي والمؤسساتي اللازم؛
- تجنب تعيين جهة حكومية واحدة للإشراف على بيانات وسياسات مؤشر الابتكار العالمي. فهذا الجهد يجب أن يتم بشكل جماعي وأن تشارك فيه جهات حكومية مختلفة، وليس مسؤولية جهة واحدة تعمل بمفردها؛
- تفعيل قنوات التشاور والتنسيق بين صُنّاع السياسات والفاعلين في المنظومة الابتكارية، بما يشمل الجامعات، مراكز البحث، والقطاع الخاص (لاسيما المؤسسات الناشئة)، لضمان التكامل بين مخرجات البحث العلمي ومتطلبات السوق؛
- إرساء نظام إحصائي وطني يتسم بالدقة والشفافية، مع العمل على تحديث البيانات الدورية وتوفيرها للمنظمات الدولية؛ لضمان استناد مؤشر الابتكار العالمي إلى مدخلات واقعية تعكس المجهودات الوطنية الفعلية.

المراجع باللغة العربية:

- بدر سالم البدراني. (2023). الابتكار وريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 15 11, 2025، من https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/09/09
- جريدة الجزائر. (افريل, 2025). المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية: جهود كبيرة تبذل لمرافقة الباحثين والطلبة. تاريخ الاسترداد 18 01, 2026، من https://eldjazaironline.dz
- جنوب الكبير. (فبراير, 2025). هاكاثون ابتكار الجزائر 2027. خطوة نحو اقتصاد رقمي تنافسي. تاريخ الاسترداد 26 08, 2025، من https://eldjanoubelkabir.dz/xd8d
- سليم أحمد المصمودي. (2022). مؤشر الابتكار ومقوماته: نحو ابتكار ينشط أمننة المجتمعات. *أوراق السياسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*، ص 3.

- سماعيل عيسى، وآخرون. (2022). دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار ومخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشرات الابتكار العالمي GII–دراسة حالة الجزائر–. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13* (العدد 01)، ص 641–642.
- م. عبد الله بن صالح المزروع. (2014). *مؤشر الابتكار لمجلس التعاون لدول الخليج العربية*. السعودية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- نيك جاين. (2024). الابتكار الحكومي ودور الحكومة في تطوير التكنولوجيا. تاريخ الاسترداد 09 ,11 2025، من https://ideascale.com
- Masarat initiative. (بلا تاريخ). *ما هي العلاقة بين الابتكار وريادة الأعمال في المشاريع التجارية؟* تم الاسترداد من https://masarat-sy.org
- WIPO. (2024). *ملخص عملي مؤشر الابتكار العالمي 2024*.
- WIPO. (2025). *ملخص عملي مؤشر الابتكار العالمي 2025*.
- WIPO Algeria Office. (ديسمبر, 2025). الجزائر تؤكد طموحها في تعزيز مكانتها في المشهد العالمي للابتكار. تاريخ الاسترداد 16, 01 2026، من https://www.wipo.int/ar/web/office-algeria/w/news/2025/l-algerie-affirme-son-ambition-de-consolider-sa-place-dans-le-paysage-mondial-de-l-innovat

المراجع باللغة الأجنبية:

- Africa News Agency 19) .octobre, 2025 .(Algérie : lancement imminent du plus grand centre de R&D technologique d'Afrique 20 تاريخ الاسترداد .octobre, 2025، من https://africa-news-agency.com/algerie-lancement-imminent-du-plus-grand-centre-de-rd-technologique-dafriq
- McKinsey & Company .(2022) .*what is innovation* من، 2025 ,11 09 تاريخ الاسترداد ? https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey explainers/what-is-innovation
- N'Doli Guillaume ASSIELLOU .(2008) .,*Evaluation des processus d'innovation* .thèse de doctorat, Nancy university INPL ،France.